الأمم المتحدة

SSC/19/2

Distr.: General
15 March 2016
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين
بلدان الجنوب
الدورة التاسعة عشرة
نيويورك، ١٦-١٩ أيار/مايو ٢٠١٦

المقترح الشامل بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، إلى جانب التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدّم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير المعد عملا بقراري الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩ و ٢٢٢/٧٠ وبمقرري اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ١/١٨ و IM/1/١٨ المقرحات الشاملة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره. ويبرز التقرير عددا من التدابير المتخذة أو المقترحة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويلاحظ مجالات يتعين إدخال فيها تحسينات على هيكل ومهام المكتب بغية زياد أثره في التنمية إلى أقصى حد في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

080416 080416 16-04168 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - الغرض

١ - حسبما طلبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مقرريها ١/١٨ و IMI/1/١٨ والجمعية العامة في قراريها ٢٣٩/٦٩ و ٢٢٢/٧٠، فإن هذا التقرير يعرض، لنظر الدول الأعضاء، مقترحات شاملة بشأن تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره باعتباره محور آلية معززة تهدف إلى توفير دعم منسق ومتسق للتعاون بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف الشامل للتقرير في تقديم عرض موجز لمجموعة من التدابير التي من شأنها أن تساعد في تحسين تركيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب واتساقه وتنسيقه على نطاق منظومة الأمم المتحدة بغية زيادة أثر هذا التعاون في التنمية إلى أقصى حد. ويبرز التقرير أيضا التقدم المحرز في تنفيذ المقررات والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى والجمعية العامة فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب منذ الدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعقودة في عام ٢٠١٤.

٢ - والجدير بالإشارة أن الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين مشمول بتقرير سيقدم أيضا إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/19/1). كما أن تقرير عام ٢٠١٦ عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر تقديمه إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة سيوفر أيضا سردا أكثر تفصيلا للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣ - وقد نشأ توافق في الآراء عن التقييمات المختلفة لعمل المكتب مفاده أنه يتعين على المكتب تحسين برنامج عمله وهيكله التنظيمي. ويركز هذا التقرير على الطريقة التي يمكن بها إعادة توجيه برنامج عمل المكتب وإعادة هيكلة المكتب لتحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة. ويبرز الفرع الثاني التقدم المحرز في تنفيذ المقررات والقرارات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والجمعية العامة منذ الدورة الثامنة عشرة للجنة المعقودة في عام ٢٠١٤. وينظر الفرع الثالث في النتائج الرئيسية لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للمكتب، ٢٠١٤-٢٠١٧. وترد في الفرع الرابع التدابير التي من شأنها أن تمكن المكتب من الاضطلاع بولايته الواسعة بشكل أكثر فعالية. ويورد الفرع الخامس التدابير المقترحة لتحسين إدارة المكتب وأثره، تليها استنتاجات وتوصيات في الفرع السادس.

ثانيا – التدابير الإضافية المتخذة أو المقترحة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي امتثالا لمقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٤ – اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عددا من التدابير المحددة للمساعدة في زيادة تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واتساقهما وأثرهما. وتستجيب تلك الجهود لمقرري اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ١/١٨ و IM/1/١٨ وقراري الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩ و ٢٢٢/٧٠ التي تدعو إلى تعزيز الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويجري أيضا تنفيذ توصيات سابقة واردة في التقريرين ذوي الصلة من خلال التدابير نفسها المتخذة بالفعل أو التي يجري اتخاذها (أنظر SSC/18/IM/1 و SSC/18/3).

ألف – الإجراءات المتخذة أو المقترح أن يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديره

٥ – في تموز/يوليه ٢٠١٥، عيّن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مديرا جديدا لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يتمتع بخبرة واسعة على المستوى القطري بشأن مختلف المناطق، بما يشمل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما واصل البرنامج الإنمائي حماية الدعم المباشر الذي يقدمه للمكتب من خلال الموارد الأساسية في وقت كانت فيه الموارد الأساسية والطلبات على تحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف وأوجه الكفاءة في مجالات أخرى من أنشطة البرنامج الإنمائي وهياكله تخضع لقيود هامة بشكل مستمر.

٦ – وقد وضع البرنامج الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع المكتب، مشروع استراتيجية مؤسسية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تشدد على مواطن القوة التكميلية للبرنامج الإنمائي والمكتب وعلى استمرار أهمية علاقاتهما المؤسسية الطويلة الأمد. وفي ذلك السياق، يقترح البرنامج الإنمائي التعاون عن كثب مع المكتب من أجل تعزيز فعالية المكتب في توفير الخدمات للعمليات العالمية القائمة المتصلة بتبادل المعارف والبحث والتحليل والحوار العالمي بشان السياسات والمنتديات الحكومية الدولية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد خضع مشروع الاستراتيجية لعدة جولات من المشاورات مع

الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء، وفي الآونة الأخيرة لمشاورات غير رسمية أجريت مع المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٧ - ويعتزم البرنامج الإنمائي التعاون مع المكتب في تنظيم بيانات ومعارف أفضل بشأن أنماط التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واتجاهاتهما والتدفقات المتصلة بهما وتكوينهما وأثرهما (من وماذا وأين وكيف ومدى نجاح) وجمعها وتحليلها ونشرها ضمن إطار يستجيب لطلبات الدول الأعضاء وأفضلياتها. ويتمثل الغرض من ذلك في دعم صانعي السياسات والمهنيين والخبراء في مجال التنمية من بلدان الجنوب والشمال للحصول بقدر أكبر على المعلومات والمعارف المطلوبة والخبرات الأكيدة بغية إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل أفضل في المبادرات الإنمائية على الصعد القطري والإقليمي والعالمي.

٨ - وكما هو مبين في مشروع استراتيجيته، يعتزم البرنامج الإنمائي أيضا توفير الدعم للبحوث والتحليلات الرامية إلى وضع واختبار وتطبيق منهجيات للرصد والتقييم تكون مصممة خصيصا لمراعاة مبادئ وممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيثما يكون ذلك الدعم مطلوبا من الدول الأعضاء. وييسر البرنامج الإنمائي والمكتب، عند الطلب، توفير الخبرة التقنية للبلدان النامية وغيرها من الجهات الشريكة التي تجتمع لمناقشة الأولويات والمبادئ والفرص والأداء والتعلم من الأقران، والتداول وبناء توافق في الآراء بشأنها. وقد تستفيد من هذا الدعم البلدان الراغبة في استقصاء سبل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التدابير اللازمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل إحدى السمات الرئيسية في وضع تدابير من أجل إتاحة المعارف والخبرات التي يتمتع بها الخبراء من بلدان الجنوب والشمال لأغراض التعلم المتبادل وتعزيز التعاون.

٩ - وخلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية المعقود في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حث البرنامج الإنمائي الدول الأعضاء على النظر في الخطوات الكفيلة بتعزيز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال المكتب.

باء - الإجراءات المتخذة أو المقترح أن تتخذها فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

١٠ - إقرارا بالأهمية المستمرة التي توليها الدول الأعضاء للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يوفر البرنامج الإنمائي الدعم المالي والتقني للمكتب ولفرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

لتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وبفضل ذلك الدعم، تولى المكتب قيادة العمل الذي تضطلع به فرقة العمل لتحديد ونشر الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وستنشر النتائج في الشكلين المطبوع والإلكتروني ليستخدمها المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية للأمم المتحدة عند توفير المشورة للحكومات بشأن السياسات والإجراءات الوطنية المتعلقة بتنفيذ الأهداف.

١١ - وعندما تكمل فرقة العمل ولايتها في نهاية عام ٢٠١٦، سيستعرض عملها لتحديد طرق مواصلة وتعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة سعيا لإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

جيم - الإجراءات المتخذة و/أو المقترح أن يتخذها مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٢ - بعد تولي مهام منصبه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وجه المدير الجديد للمكتب، بصفته الرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، رسالة إلى الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإلى الدول الأعضاء يطلب فيها إليها أن تعين جهات تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. والهدف من ذلك توفير جهات تنسيق في الحكومات الوطنية تكون قادرة على التفاعل مع أعضاء فرقة العمل، والعكس بالعكس.

١٣ - وقد بدأ المكتب أيضا في إنشاء شبكة من مراكز الامتياز في بلدان الجنوب بهدف زيادة التواصل فيما بينها و تعزيز القدرة على إجراء البحوث والتحليلات التي قد يستفيد منها المكتب فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب التعلم من الأقران والعمل الجماعي فيما بين بلدان الجنوب. كما يجري الاضطلاع بالعمل اللازم لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مستوى مراكز الفكر الموجودة فيها، وذلك بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء ذوي الصلة.

١٤ - واقترح المكتب القيام، في حدود الموارد المتاحة، بإنشاء برنامج زمالات ينطوي على التعاون مع جامعات في بلدان الجنوب والشمال. وفي إطار هذا البرنامج، يدعى الأكاديميون المهتمون إلى إجراء البحوث ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مختلف قطاعات السياسات والسياقات الجغرافية كوسيلة لتوسيع نطاق قاعدة الأدلة على إسهامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة. وتتمثل مقتضيات الزمالة في إعداد منشور رئيسي وإلقاء محاضرة عامة بمناسبة يوم الأمم المتحدة السنوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٥ - ويعتزم المكتب أيضا أن يكون لديه عدد من الموظفين المكرسين لتلبية الحاجة إلى التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، ومنها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان ذات الدخل المتوسط.

ثالثا - موجز نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠١٤-٢٠١٧، في ضوء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٦ - في عام ٢٠١٢، أعادت اللجنة الرفعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تسمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتصبح مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقام المكتب عندئذ بوضع الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/CF/SSC/5). ووافق المكتب التنفيذي للبرنامج الإنمائي على الإطار الاستراتيجي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٧ - وبغية تنفيذ الإطار الاستراتيجي، يوفر المكتب الدعم لجهود وضع السياسات والدعوة المبذولة على الصعيد العالمي وعلى مستوى الأمم المتحدة، لاسيما جهود اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وجهات التنسيق الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وللتنسيق والتيسير المشتركين بين الوكالات من خلال جهات التنسيق والأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛ ولتيسير وضع آليات مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ولتعزيز الشركات الشاملة وتعبئة الموارد من الكيانات العامة والخاصة على حد سواء لدعم التعاون المشترك بين الوكالات في تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة نيروبي الختامية؛ ولتبادل المعارف والتواصل الشبكي وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال مراكز الامتياز في بلدان الجنوب.

١٨ - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٦، أجرى المكتب استعراض منتصف مدة لإطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وفقا لحكمٍ يرد في الفقرة ٤٠ من الإطار، وطلبٍ بإجراء هذا الاستعراض قدمه الأمين العام في اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعقود بين الدورتين في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر SSC/18/IM/1، الفقرة ٥٥). وسيُتاح التقرير الكامل عن استعراض منتصف المدة في شكل ورقة اجتماع معدّة للدورة التاسعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونظر الاستعراض في ما حقق

المكتب خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك بمقارنة النواتج الفعلية بالنواتج المحددة في مرفق الإطار الاستراتيجي. وبما أن معظم النواتج لم تُرفق بأطر زمنية، فمن الصعب تحديد ما إذا تم تحقيق التوقعات؛ غير أنه بالإمكان استشفاف الاتجاهات. ويرد أدناه موجز للاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها استعراض منتصف المدة.

١٩ - وخلُص الاستعراض إلى أن المكتب أسهم في عدد من المجالات إسهاما كبيرا في تعزيز مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المدرجة في الإطار الاستراتيجي. وتشمل تقديم الخدمات إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإصدار جميع الوثائق المطلوبة؛ والعمل على تحديد جهات تنسيق على الصعيدين الوطني والقطري لتقديم الدعم المؤسسي إلى عمل المكتب؛ وإنشاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي كانت أداة هامة في الانتقال إلى العمل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وإدارة الصناديق، ومنها صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني، التي تستخدم لدعم مشاريع التنمية ذات الأهداف المحددة في بلدان الجنوب؛ وتنظيم معارض واجتماعات لفائدة المديرين العامين المعنيين بالتعاون في مجال التنمية، ومناسبات أخرى لتبادل الأفكار والحوار بشأن النهُج الناجحة في إدارة جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب لفائدة المهنيين المعنيين بالتعاون في مجال التنمية. وينبغي الاستمرار في تنظيم هذه الأنواع من الأنشطة.

٢٠ - ومن ناحية أخرى، لم تُنفذ بعض الأنشطة المدرجة في الإطار الاستراتيجي بسبب عدم توفر ما يكفي من الموارد أو لأن كيانات أخرى تكفّلت بها. ويتعلق الأمر بإصدار عدد من المنشورات التوعوية التي سبق إصدارها؛ وقيام الوحدات الإقليمية بنشاط محدود جدا؛ والعمل الحديث العهد المتعلق بالأكاديمية العالمية لتنمية بلدان الجنوب، الذي قام به شركاء؛ والاستخدام المحدود لقوائم الخبراء المدرجة في شبكة المعلومات من أجل التنمية؛ والمتابعة الضئيلة أو عدم المتابعة مطلقا للمعارض، ومواجهة صعوبة في الحصول على التمويل من أجل هذه المناسبات؛ وتنظيم مناسبات محدودة لتبادل الأفكار في إطار النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، في أمانة المكتب التي توجد في شنغهاي بالصين.

٢١ - ولاحظ الاستعراض أن معظم الأنشطة التي أُعدّت في إطار الهيكل المتعدد الأطراف الثلاثي العناصر لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أفضت إلى التعريف بالحلول الإنمائية لبلدان الجنوب وإبرازها، غير أنه ربما حان الوقت لتقصّي فرص جديدة لإشراك الدول

الأعضاء وشركاء متنوعين ولمواءمة خدمات المكتب مع الطلبات التي يعربون عنها. ومن الممكن أن تشمل عملية إعادة التنظيم أيضا استعراض كيفية توزيع الموارد بين مختلف الشعب والوحدات حتى يتسنى تحسين إنتاجية المكتب.

٢٢ - وكي يولي المكتب الأولوية فيما يبذله من جهود لما يجعله أكثر استجابة لطلبات الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وكي يعيد هيكلته تبعا لذلك، اقترح الاستعراض أن ينظر المكتب في التركيز على تقديم دعم أكثر فعالية إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتحليل الاتجاهات والديناميات والفرص الناشئة والآخذة في التطورفي مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإبراز معالمها؛ ودعم جهات الاتصال المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وبعبارات أكثر تحديداً، أوصى الاستعراض بالتركيز على ما يلي:

(أ) تقديم الدعم الفعال بأعمال السكرتارية إلى الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك تقديم التقارير التحليلية عن الاتجاهات والفرص؛

(ب) تنسيق ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم متسق لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ورصد تعميم ذلك التعاون والإبلاغ عنه؛

(ج) إقامة شراكات فيما بين بلدان الجنوب وشراكات ثلاثية؛

(د) تحديد الحلول الإنمائية في بلدان الجنوب، وتحوُّل المكتب ليصبح مركز معارف ضليع في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(هـ) القيام بأنشطة التوعية والدعوة والاتصال الاستراتيجي بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة لبلدان الجنوب والتي تستدعي إيجاد حلول مشتركة بين بلدان الجنوب؛

(و) حشد الموارد وإدارة الصناديق الثلاثة القائمة وغيرها من الصناديق التي ستُنشأ لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن اختصاص المكتب.

رابعا - تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب: تبسيط المهام والهيكل

٢٣ - تحدد الدول الأعضاء بوضوح متزايد المجالات التي تحتاج فيها إلى الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومما يحظى باهتمام خاص لدى البلدان النامية أشكالُ الدعم التي تمكنها من تعزيز سبل الحصول على المعارف والخبرات

المتاحة لدى بلدان الجنوب الأخرى وتحديد شركاء إنمائين محتملين من الجنوب. وتشتد هذه الاحتياجات في مجالات من قبيل الصناعة والتجارة والاستثمار، ونقل المعارف والتكنولوجيا، والنمو الاقتصادي والعمالة، والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية (انظر A/70/62-E/2015/4). ويدرك المكتب، انطلاقا من استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطاره الاستراتيجي وتقييمات أخرى، أنه رغم ما حققه من إنجازات خلال العامين الماضيين، فإن قدرته على تلبية الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء محدودةٌ. ولذلك، يهدف المكتب إلى تعزيز دوره وزيادة تأثيره من خلال تبسيط برنامج عمله، واعتماد استراتيجيات لتحقيق وفورات في التكاليف، والاستفادة من مواطن القوة التي يتمتع بها الشركاء في ما يقوم به من عمل في المقر والميدان.

ألف - المهام على صعيد المقر

٢٤ - ينبغي أن يكون لدى المكتب قدرات أقوى تركز أساسا على اتخاذ إجراءات مبتكرة فيما يخص الأولويات الست المدرجة في نهاية الفرع الثالث، وذلك كما يلي:

(أ) تحويل المكتب إلى أمانة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب تكون أكثر فعالية وذات تأثير أكبر في مجمل منظومة الأمم المتحدة. وسيكون بوسع الأمانة عندما تخضع للتغيير أن تبرز، بواسطة تقاريرها، خيارات سياساتية من أجل دورات اللجنة الرفيعة المستوى التي تعقد كل سنتين من شأنها أن تسهم في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز قدراتها الإنتاجية وتدفقات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والخبرات فيما بين بلدان الجنوب. وفي الفترات الفاصلة بين دورات اللجنة الرفيعة المستوى التي تعقد كل سنتين، ينبغي لأمانة المكتب أيضا أن تعقد مناسبات تجمع بين مقرري السياسات والخبراء والمهنيين لتبادل الأفكار والتعلم من بعضهم البعض. وسيقتضي ذلك عقد حوارات سياساتية تستند إلى قضايا، من شأنها اجتذاب الرواد من مقرري السياسات، والخبراء، والمهنيين في مجال التنمية، الذين ثبتت نجاعة خبراتهم في بلدان الجنوب التي حققت نموا اقتصاديا سريعا في الآونة الأخيرة ومكاسب أخرى في مجال التنمية؛

(ب) تنسيق ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم متسق لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ورصد تعميم إدماج هذا الدعم في سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة وتقديم التقارير في هذا الصدد. حيث ينبغي للمكتب أن يسهم في تقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتحديدا، ينبغي للمكتب أن يسعى بشكل أكبر إلى إدماج منظورات بلدان الجنوب في سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ذات الصلة، بما في ذلك الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات والخطط الاستراتيجية لمختلف

مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها. وفي هذا الصدد، ينبغي للمكتب أن يواصل قيادة فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتنظيم الاجتماعات المشتركة بين الوكالات؛ وقيادة أعمال صياغة الأطر التعاونية الخاصة بتعميم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛ وتوجيه الدعم المنسق المقدم إلى البلدان التي تستعد لبدء تنفيذ أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نحو إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطط والإجراءات الإنمائية الوطنية. وينبغي للمكتب، عن طريق زيادة فعالية الرصد والإبلاغ، أن يعزز المساءلة فيما يتعلق بتعميم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات، والبرامج التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ج) إقامة وترسيخ شراكات استراتيجية ثلاثية وفيما بين بلدان الجنوب حتى يتسنى تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي لبلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. فالمكتب في مركز يمكّنه من الاستفادة من شراكاته القائمة ليتواصل بشكل وثيق مع مختلف الجهات المهتمة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مثل بلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمانة الأيبيرية – الأمريكية، وجهات أخرى. ومن شأن ذلك أن يمكن المكتب من أن يدعم الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب، وأن يعزز قدراته في مجال حشد الموارد، وأن يحفز بشكل أفضل وضع استراتيجيات ومبادرات جديدة للتعاون فيما بين بلدان متعددة من بلدان الجنوب، بالاستفادة من نفوذ الطبقة المتوسطة الآخذ حجمها في الاتساع في جنوب الكرة الأرضية. وينبغي أن تشمل هذه الجهود المبذولة لإقامة الشراكات وضع اتفاقات شراكة رسمية وإنشاء صناديق استئمانية خاصة بجهات مانحة بعينها تستلزم شراكات أقوى وأوسع نطاقا وتعزيز أنشطة الدعوة التي تستهدف الحكومات ومؤسسات الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات وغيرها من الكيانات، بطرق منها إقامة شراكات ثلاثية؛

(د) تحديد الحلول الإنمائية في بلدان الجنوب، والتحول إلى مصدر للخبرات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. إذ يجب على المكتب أن يستفيد مما اكتسبه من خبرات طوال سنوات عديدة في استضافة معرض التنمية العالمي لبلدان الجنوب ليُبرز مكانته بوصفه مركزا للمعارف يتمتع بقدرة لا نظير لها على تحديد وتوثيق وعرض وتبادل الحلول الإنمائية لبلدان الجنوب التي ثبتت نجاعتها. وسيكون الهدف هو إبراز الحلول الإنمائية لبلدان الجنوب من مختلف قطاعات السياسات، وكذلك المبادرات التي

تساعد على تسريع تحقيق التكامل الإقليمي من خلال التضافر في تقديم السلع والخدمات العامة على الصعيد الإقليمي. وينبغي للمكتب بعد تجديده أن ينمّي القدرة على استخدام أحدث التكنولوجيا للوصول إلى جمهور عالمي، وإنشاء منصات سهلة الاستعمال على شبكة الإنترنت، وتنظيم معارض عالمية وإقليمية حيث يمكن التوصل إلى اتفاقات تعاونية محددة لدفع عجلة إقامة مشاريع مشتركة، ونقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، وتبادل المعارف العملية. وعند القيام بذلك، ينبغي للمكتب أن ينسق عمله مع مختلف المنابر التي أقيمت من أجل تنفيذ الأطر العالمية وأن يساهم في هذه المنابر، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وآلية تيسير التكنولوجيا المنبثقة عنها وخطة عمل أديس أبابا واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(هـ) القيام بأنشطة التوعية والدعوة والاتصال الاستراتيجي بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة فيما يتعلق بالتضامن بين بلدان الجنوب والتكامل العالمي والعمل الجماعي الدولي. حيث ينبغي للمكتب، بواسطة موظفين متعددي التخصصات، أن يكثف من استخدام وسائط الإعلام الشبكية ليُذيع أنباء جذابة تبرز للشركاء حلولا مبتكرة من بلدان جنوب الكرة الأرضية، كي يتسنى زيادة الوعي بالفرص المتاحة في مجال التعلم من الأقران والعمل الجماعي؛ وأن يعقد اجتماعات تضم روادا من المفكرين والمبتكرين لحلول اجتماعية ليجروا حوارا قائما على القضايا في مجالات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية والتي تتطلب حلولا جماعية؛ وأن يستهدف الجماهير من ذوي النفوذ من خلال وسائط الإعلام الجماهيري ووسائط التواصل الاجتماعي وقنوات أخرى للدعوة إلى إحداث تغيير جذري في جميع بلدان جنوب الكرة الأرضية. ومن أجل تعزيز فرص الوصول إلى خيارات سياساتية تتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيقوم المكتب أيضا باستئناف إصدار صحيفة ''*Cooperation South*''، ومجلة ''*Southern Innovator*''، والنشرة الإخبارية الإلكترونية ''Development Challenges, South-South Solutions''، وغيرها من المنتجات المعرفية، حسبما تسمح به الموارد؛

(و) حشد المزيد من الموارد، وإدارة صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني، وصندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وصناديق أخرى عند إنشائها. فبالاستناد إلى ما اكتسبه المكتب من خبرة في إدارة عدة صناديق مخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإلى أوجه النجاح وأفضل الممارسات في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ينبغي للمكتب أن يسعى إلى اجتذاب مزيد من الموارد المالية من خلال وضع اتفاقات شراكة رسمية موثقة،

بما يشمل إنشاء صناديق استئمانية مع المكتب تستطيع البلدان المانحة أن تودع فيها التمويل الموجه لبلدان الجنوب. ومن شأن ذلك النهج أن يساعد المكتب في حشد الموارد وإدارتها وتحسين عملياته اليومية، وتعزيز الدقة في الطريقة التي يتبعها المكتب في تحديد استراتيجيته، وتخصيص الموارد، وجمع المعلومات عن العمليات، وتقييم النتائج وإبلاغ الشركاء بها.

باء - المهام على الصعيدين الإقليمي والقطري

٢٥ - ينبغي أن يعزز المكتب وجوده في المراكز الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول العربية، بسبل من بينها إيلاء الأولوية للبت في التعيينات التي لم يحسم فيها بعد. وثمة حاجة أيضا إلى أن يكون للمكتب برنامج إقليمي نشيط يركز على الأولويات الإنمائية الإقليمية، بالاستعانة بأطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي و مناسبات التعلّم من أجل حفز التكامل الإقليمي وتوفير المنافع العامة على الصعيد الإقليمي أو الدعوة إلى ذلك، بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية. وفي ما يتعلق بموظفي المكتب من العاملين على الصعيد الإقليمي، فإنه ينبغي إشراكهم على نحو أشمل في عمل آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقتها الإقليمية ليتسنى لهم أن يقدموا خبراتهم بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للشركاء الوطنيين والإقليميين على الفور بناء على الطلب. ثم إن مشروع الاستراتيجية المؤسسية للبرنامج الإنمائي يتوخى إتاحة فرص للتعاون بين البرنامج والمكتب يستفيد منها كلا الطرفين في القيام بأدوار تكميلية على الأصعدة العالمي والإقليمي والقطري. وفيما يتعلق بالصعيد الإقليمي، ينبغي أن يقوم المكتب، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، بما يلي:

(أ) تيسير الدعم للمديرين الإقليميين لأفرقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإسداء المشورة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الأفرقة القطرية في إعداد وتنفيذ وتقييم التقييمات القطرية المشتركة، وبرامج ”توحيد الأداء“ وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك تيسير الدعم لما يضطلع به على الصعيد الإقليمي من جهود لجمع البيانات و أعمال بحث وتحليل ورصد و إبلاغ بشأن اتجاهات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ب) الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المساهمة في الاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتحديات الإنمائية الإقليمية، من خلال الدورات التدريبية وأنشطة الدعوة وغيرها من المبادرات؛

(ج) تنظيم دورات وأنشطة تدريبية وبرامج وموارد عالية الجودة تتصل بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتيسير الدعم لتحديد وتوثيق ونشر المعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والخبرات البشرية والمؤسسية في بلدان الجنوب.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يساهم المكتب على المستوى القطري، بالتشاور مع المنسق المقيم، في تقديم الدعم التقني إلى مراكز التنسيق لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الحكومات الوطنية و أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب.

خامسا - تحسين أثر مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب: الترتيبات المؤسسية والإدارية

ألف - الموقع المؤسسي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلاقاته ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٧ - في تقريري لعام ٢٠١٤ عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب(SSC/18/3)، قُيمت ثلاثة خيارات بشأن المؤسسة التي ستستضيف المكتب. ويستدعي الخيار الأول تحويل المكتب إلى كيان مستقل للأمم المتحدة بهدف تعزيز استقلاليته وإدارته الذاتية. ويستدعي الخيار الثاني نقل المكتب إلى مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرته على الدعوة إلى الأخذ بمنظورات بلدان الجنوب في العمل المعياري الذي تقوم به الأمانة العامة. ويسلم الخيار الثالث بضرورة إقامة علاقة مباشرة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظرا للشبكة العالمية المتاحة للبرنامج على الأصعدة القطري والإقليمي والعالمي؛ علما وأن مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية تشكل بالتحديد مراكز الخطوط الأمامية لما تضطلع به الأمم المتحدة من تنسيق وبرامج ودعم للعمليات.

٢٨ - واستنادا إلى عدد أخر من التقييمات التي أجريت في الآونة الأخيرة، كاستعراض منتصف المدة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي، أود أن أكرر التوصية الواردة آنفا: ينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي العمل كمؤسسة مضيفة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ذلك أن هذا الخيار المفضل يسلم بما للبرنامج الإنمائي من عمليات عالمية واسعة النطاق وبشبكة مكاتبه القطرية وبما اكتسبه على امتداد سنوات من خبرة في توفير الخبرات الفنية والتقنية دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويسلم هذا الخيار أيضا بالدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في إدارة نظام المنسقين المقيمين وبتجديد الالتزام في مجال

السياسات والبرامج بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تبرزه الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/40). ثم إن هذا الخيار يوفر للمكتب أقوى وأنجع منتدى تعاون مع البرنامج الإنمائي و منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع دعما لتعميم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٩ - ولما كان المكتب يؤدي دور الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فسيتعين أن يواصل تلقي التوجيهات التشريعية من تلك الهيئات الحكومية الدولية وأن يظل خاضعا للمساءلة أمام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر JIU/REP/2011/3 و A/66/717/Add.1، الفقرة ١٥).

باء - ملاك الموظفين

٣٠ - تمشيا مع استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بدأ المكتب في المرحلة الأولى من إعادة ترتيب أولويات مهامه الحالية مع التركيز على المجالات المبينة سابقا.

٣١ - وينبغي أن يواصل المكتب تحديد أولويات أنشطته وإعادة تنظيم ملاكه من الموظفين بما يجعله يركز على المجالات التي يمكنه أن يدعم فيها بأقصى قدر من الفعالية وضع السياسات وبناء الشراكات وتعميم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بشكل فعلي. وسيتطلب ذلك أن تحدد المسؤوليات على نحو واضح ليتسنى تحسين استفادة المكتب من خبرة مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، بما في ذلك لجانها الاقتصادية الإقليمية. وستُبذل جهود لضمان الاستفادة من قاعدة المعارف القطاعية والمواضيعية والقدرات البحثية لمختلف وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين في تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مصفوفة الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٢٢، وغيرها من أطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٢ - وتحقيقا لهذه الغاية، سيقوم المكتب باستعراض مشاريعه التشغيلية بغية وقف تمويل بعض المشاريع والوظائف أو الانتقال إلى تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية، حسب

الاقتضاء. وينبغي أن تكفل تلك الجهود تمويل الوظائف الأساسية للمكتب على نحو كاف باستخدام الموارد الأساسية، على النحو الموصى به في المراجعة التي أجراها البرنامج الإنمائي في أوائل عام ٢٠١٦ لحسابات المكتب، وفي الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ (JIU/REP/2011/3)، وفي التقييمات التي أجراها البرنامج الإنمائي.

٣٣ - واستجابة للنداءات التي وجهتها الدول الأعضاء إلى المكتب بأن يتخذ لنفسه عددا كافيا من الموظفين كي يفي بولايته، يقترح المكتب تعزيز قدرات موظفيه على مرحلتين. وتقضي المرحلة الأولى بالقيام، في حدود الموارد المتاحة، بإنشاء وظائف جديدة في سياق الإطار الاستراتيجي الحالي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ومن المتوخى أن تمول الوظائف الجديدة من الوفورات المتحققة من اعتماد طرائق أكثر فعالية من حيث التكلفة أوصي به في المراجعة الآنف ذكرها للحسابات التي أجراها البرنامج الإنمائي. ويعتزم المكتب أيضا تأمين إعارة موظفين من الحكومات و مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها. وفي المرحلة الثانية، التي تتزامن مدتها مع مدة الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، يتوخى إنشاء وظائف إضافية حسبما تسمح به الموارد. وسيسعى المكتب إلى تعزيز شعبته للسياسات وشؤون الأمم المتحدة، وشعبته للشراكات وتعبئة الموارد وبرامجه الإقليمية. ومن خلال إقامة شراكات مبتكرة جديدة ونشطة، سيسعى المكتب إلى إنشاء زمالة حيوية فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، وسيدعو جميع الدول الأعضاء، فضلا عن مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها إلى المشاركة فيها، حسب الاقتضاء.

٣٤ - وقد أجرى المكتب استعراضا شاملا لهيكله التنظيمي بغية تبسيط مهام موظفيه وواجباتهم وتعزيز فعالية عمليات المكتب وأثرها. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على توصية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي، أنشأ المكتب وحدة لدعم البرامج من أجل ضمان إدارة أكثر فعالية من حيث التكلفة للأنشطة التنفيذية من قبيل الأنشطة المتعلقة بالشؤون المالية والمشتريات والموظفين، وكذلك الأنشطة المتعلقة بتعزيز رصد المشاريع والإبلاغ عنها.

جيم - التمويل

موارد الميزانية العادية

٣٥ - كما ذكرت في تقريري عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، اتخذ البرنامج الإنمائي إجراءات لكفالة أن يُرصد للمكتب من الموارد العادية (الأساسية) مبلغ منتظم يمكن التنبؤ به يكون جزء من دعمه المالي للمكتب

من أجل تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وبالتالي، يجب ألا تقل المخصصات السنوية من الموارد البرنامجية الأساسية المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى المكتب عن ٣,٥ ملايين دولار في السنة على مدى فترة الإطار (أي ما مجموعه ١٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧) (انظر SSC/18/3، الفقرة ٣٤ و SSC/18/IM/1، الفقرة ٣٧).

التمويل من التبرعات

٣٦ - وضع الإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ هدفا يتمثل في تعبئة مبلغ ٢٠ مليون دولار لتنفيذ النواتج الواردة فيه. وفي عام ٢٠١٤، تلقى المكتب تبرعات قدرها ٤,٠٧ ملايين دولار مقابل ٦,٦٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٥. وتشمل التبرعات الهامة ١,٤ مليون دولار من حكومة الصين و ١,٢ مليون دولار من حكومة جمهورية كوريا قدمت إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتبرعت حكومة جنوب أفريقيا بمبلغ ٢ مليون دولار وحكومة الهند بمبلغ مليوني دولار لصندوق ي الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. كما تبرعت حكومة عمان بمبلغ مليون دولار إلى صندوق الاستثمار لصندوق بيريز غيريرو الاستئماني من خلال إعادة تخصيص التبرع الذي كان من المقرر تقديمه في البداية إلى صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية. وترد التبرعات الأخرى في التقرير الكامل لاستعراض منتصف المدة.

دال - القيادة

٣٧ - في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩، أكرر تأكيد اعتزامي تعيين مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مبعوثا لي معنيا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسكون المدير بمثابة مبعوثا طيلة مدة ولايته في ذلك المكتب وسيقوم بتلك المهمة على أساس اختصاصاته كمدير.

سادسا - التوصيات

٣٨ - يسلط التقرير الحالي الضوء على التقدم المحرز صوب تنفيذ القرارات الأخيرة الصادرة عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقرارات الجمعية العامة التي دعت إلى تعزيز التنسيق والاتساق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتوقف التقرير أيضا طويلا أمام التدابير المتوخاة لمواصلة تعزيز دور المكتب وأثره من أجل حفز منظومة الأمم المتحدة على زيادة تقديم دعم منسق

ومتسق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفيما يلي النتائج التي استخلصت بناء على ما تقدم ذكره:

(أ) ينبغي أن يفي المكتب بولايته على نحو فعال وأن يعزز دوره وأثره على نطاق منظومة الأمم المتحدة عن طريق تحديد أولويات أنشطته والتأكد من أن ملاك موظفيه يتناسب مع أنشطته الأساسية لدعم الحوار بشأن السياسات والعمليات الحكومية الدولية، وبناء الشراكات وتعميم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مبادرات الأمم المتحدة التنفيذية. وينبغي أن يقترن ذلك بزيادة عدد الموظفين الذين يشغلون وظائف ممولة من خلال تدابير تكفل تحقيق وفورات في التكاليف، ومن التبرعات؛

(ب) بما أن الدول الأعضاء قد شددت على التعاون فيما بين بلدان الجنوب كجزء من الاستراتيجيات الرامية إلى المساعدة على تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فينبغي أن يعمل المكتب على نحو أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب، ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية بغية توليد مزيد من البيانات والتحليلات المستندة إلى أدلة التي من شأنها تمكين اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من تحسين تقديم التوجيه في مجال السياسات للنهوض بتبادل المعارف ونقل التكنولوجيا وعمليات التبادل الأخرى فيما بين بلدان الجنوب، التي لا بد منها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) عززت مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها دعمها للمبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب في مجالات مثل تنسيق السياسات، وتنمية القدرات، والبحث والتحليل، و التواصل الشبكي، وبناء الشراكات والتمويل. ومن أجل تحسين تنسيق تلك الجهود وإضفاء المزيد من الاتساق عليها، أحث فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تعاونها المتعلق بتحديد الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وعلى القيام سويا بإدراجها في تدخلاتها للتعاون المالي والتقني من أجل تكرارها على نطاق واسع بناء على طلب الدول الأعضاء؛

(د) من الأهمية بمكان إقامة تعاون وثيق بين البرنامج الإنمائي والمكتب لتحسين إمكانية حصول الدول الأعضاء على بيانات وتحليلات أفضل بشأن أنماط التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واتجاهاتها والتدفقات المتصلة بها وتكوينها وشراكاتها وفعاليتها وأثرها.. وستؤدي الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي ومشروع استراتيجيته

المؤسسية المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللذان تتشاور بشأنهما حاليا الدول الأعضاء، إلى تعزيز تلك الجهود والنهوض بأهداف الإطار الإستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وينبغي تعزيز هذا التعاون قصد إحداث أثر على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال المراكز الإقليمية للبرنامج الإنمائي ومراكز التنسيق الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

(هـ) تمثل التحالفات فيما بين بلدان الجنوب والتحالفات الثلاثية عناصر لا غنى عنها في الشراكة العالمية من أجل التنمية. وإنني أشجع المكتب وفرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الاستفادة من الشراكات القائمة بينهما وإقامة تحالفات استراتيجية بين بلدان الجنوب وتحالفات ثلاثية أمتن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تعزيز توفير المنافع العامة من خلال العمل الجماعي الدولي على جميع المستويات؛

(و) ينبغي بذل جهود أكبر لتحسين مشاركة وكالات التعاون الإنمائي والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، وجهات تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أعمال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويلزم أيضا اتخاذ تدابير لتحسين فعالية اللجنة الرفيعة المستوى من خلال زيادة مشاركة أفرقة مواضيعية في أعمالها، تضم السلطات الوطنية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء (انظر JIU/REP/2011/3، الفقرة ٨٥)؛

(ز) يشكل صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني وصندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا التي يديرها المكتب أمثلة جيدة جدا على فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإنني أشجع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين القادرين على المساهمة بسخاء في تلك الصناديق وغيرها من الصناديق المماثلة القائمة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تقوم بذلك سعيا إلى تعزيز الحلول الإنمائية الناجحة النابعة من بلدان جنوب الكرة الأرضية.